تمهيد:

يعتبر جهاز الشرطة من أهم الأساليب التي تعمل على تحقيق الأحسن وتوفير الراحة للمواطن ولما كانت العلاقة مباشرة بين الشرطة والمواطنين ظهر شعار عالمي هو "الشرطة في خدمة الشعب" لذلك تأكد لنا أن خير من يكفل النظام العام هو جهاز مستقل يسمى الشرطة ونستعرض في هذا الفصل بعض الجوانب المتعلقة بمهنة الشرطة من أجل توفير الخلفية الواقعية لمشكلة البحث وربطها بواقع ممارسة مهنة الشرطة وعليه يتضمن هذا الفصل مفهوم الشرطة ولمحة تاريخية من مهنة الشرطة ومفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته وميادين وانشغالات الأمن الوطني وشروط توظيف وتكوين الشرطي والمهام الموكلة اليه ونظام الترقية في جهاز الشرطة.

1- مفهوم الشرطة:

جاء تعريف كلمة الشرطة في قاموس "منجد الطلاب" كالتالي: "الشرطة، ما اشترطته. أول كتيبة تحضر الحرب. "شرطة كل شيء": خياره. والشرطي، واحد (الشرط) وهم طائفة من خيار أعوان الولاة. وفي أيامنا هم رؤساء الضابطة ورجالها سموا بذلك لأنهم اعملوا أنفسهم بعلامات يعرفون بها. الشرط أيضا: أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت.[1]

أما في قاموس "مجاني الطالب" جاء تعريف كلمة الشرطة على أنها "هيئة الشرط بمعنى رجل الضابطة. والشرطي أي واحدة الشرطة. والشرط في الماضي هي الطائفة من أخيار أعوان الولاة. وفي أيامنا رجال الضابطة الذين يعهد إليهم في حفظ الأمن والسهر على تنفيذ القوانين والأحكام وفي تنظيم السير.[2]

كما جاء تعريف كلمة الشرطة في مقدمة (ابن خلدون) (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر) على أنها: "وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة، وحكمه نافذ فيصاحبها في بعض الأحيان. وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدالها أولا ثم الحدود بعد استيفائها.[3]

وحسب عيسى قاسمي (Aissa Kasmi)، جاء تعريف الشرطة كالتالي: "هي كلمة غربية مشتقة من كلمة شرط التي تعني علامة مميزة يضعها الأعوان المكلفون بمهام الشرطة، على الساعد الأيسر لكي يعرف المواطنون بأن حامليه هم من أصحاب الشرطة"

[1] فؤاد إفرام البساني، قاموس منجد الطلاب، الطبعة الرابعة والعشرون، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1975، ص 364.
[2] بدون اسم المؤلف، قاموس مجاني الطالب، الطبعة الثامنة، دار المجاني، بيروت لبنان، 2001، ص 496.
[3] بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2007، ص 257، 258.

في الأدب العربي، يستعمل مفهوم الشرطة ليقصد به: "العين اليقظة التي لا تنام"، إنه الجهاز العمومي الأكثر قربا من المواطنين واهتماماتهم وأسرارهم. فالشرطة منذ نشأتها، هي مصلحة عامة لديها مهام متعددة: كالوقاية، التربية، الحراسة والحماية.[1]

لقد أدرج البعض على تسمية الشرطة برجال الأمن ولعل هذه التسمية هي الأفضل، وهي الأكثر انتشارا إذ أنها تعني المسؤولين عن الأمن.

ومن خلال التعريفات السالفة الذكر، يلاحظ أن لكلمة الشرطة علاقة مع كلمة الأمن، فالشرطي هو ذلك الرجل الذي يسعى إلى تحقيق الأمن لدى الأفراد، وبالتالي سوف يتطرق إلى تعريف مفهوم الأمن.

2-مفهوم الأمن:

تدل كلمة الأمن كما جاء في قاموس "منجد الطلاب" كالتالي: أمنا لأي وثق به و أركن أليه.[2]

أما في "قاموس المنهل" جاء تعريف الأمن على أنه طمأنينة وثقة.[3]

ولقد جاء تعريف كلمة أمن باللغة الفرنسية (sécurité) على أنه موقف موضوعي أي لا يوجد أي خطر، أي يكون الشخص محمي من الخطر.[4]

أما باللغة الانجليزية فقد جاء تعريف الأمن (Security) على غياب الخطر.[5]

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن كلها تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف. والإنسان يكون آمنا إذا استقر الأمن فيقلبه.

---

[1] Kasmi Aissa,la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition anep 2002, pp17.18.

[2] بدون إسم المؤلف، قاموس مجاني الطالب، الطبعة الخامسة دار المجاني، بيروت، لبنان، 2001، ص 36.

[3] سهيل ادريس، المنهل الوسيط، (قاموس فرنسي – عربي) الطبعة الثانية عشر، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 691.

[4] Dictionnaire Larousse, Edition Larousse, paris, France, 2007,p742.

[5] Picci giavanni Dictionnaire française anglais – anglais français, Edition Larousse ; paris, 2006, p337.

ويعرف عيسى قاسمي (Aissa Kasmi) الأمن كالتالي بأنه موقف أين يكون الشخص بعيدا عن الخطر، مطمئنا مع الشعور بعدم الخوف على نفسه أو أطفاله أو على ممتلكاته. ومفهوم الأمن بمعناه الواسع والعام، يعني الاستقرار الذي يغطي مجموعة من الجوانب الحياتية لمجتمع ما على المستوى الاقتصادي، السياسي والاجتماعي".[1]

لقد كتب "**لخضر دهيمي**" في "مجلة الشرطة"، تحديدا لمفهوم الأمن كما يلي: "حتى وإن كانت الدراسات في موضوع الأمن حديثة العهد فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت واضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول، وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و "الأمن الأوربي" و "الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه و"الأمن القومي العربي".

وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المارس الفكرية المعاصرة. فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة" من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

ومن وجهة نظر (هنري كسينجر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يعني كل تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه: "جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمر يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة" واستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي

[1] Kasmi Aissa, la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition Anep 2002, pp15.16.

تهدف مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل."[1]

غير أن مفهوم الأمن ورد بصورة دقيقة في القرآن الكريم، ويذكر على سبيل المثال: ما جاء في (سورة قريش): " **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ * ٱلَّذِيٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** (الآية من 1 إلى 4).

وكما جاء في (سورة الأنعام): " **وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰناً فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**" (الآية من 81 إلى 82)

وجاء كذلك في (سورة النساء) : " **وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُوْلِي ٱلأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً**" (الآية 83)

نستنتج من خلال التعريفات السالفة الذكر أن الأمن هو الشعور بعد الخوف، والطمأنينة، والأمان على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فهو لا يعني فقط حماية المواطن وممتلكاته من أي خطر وتهديد داخلي. بل يدل كذلك على حماية الأمة من أي خطر وأي تهديد أو اعتداء خارجي.

[1] لخضر دهيمي، أهمية الأمن والتوعية به في المنظومة التربوية، مجلة دورية الشرطة، عدد خاص، جويلية، الجزائر، 2008، ص 05.

3-الشرطة الجزائرية عبر التاريخ:

3-1- الشرطة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية:

عقب الإعلان عن الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر (1945)، برز من أولويات المنظمة ضمان أمن السكان وكذلك أمن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.[1]

وقد أوكلت هذه المهمة لفرع من المنظمة الثورية، من مهامه جمع المعلومات وكذا متابعة تحركات العدو. وقد تمخض في انعقاد مؤتمر الصومام في (20 أوت 1956)، تقسيم الإقليم إلى ولايات التي قسمت بدورها إلى مناطق وجهات وقطاعات. مما سمح للثورة بالتكفل جديا بالجوانب الإدارية وبذلك استطاعت الثورة أن تتكفل بإدارة السكان باستحداثها المصطلح التالية: الحالة المدنية، العدالة، المالية (الإسهامات، التبرعات، والمخالفات)، حراس الغابات، الشرطة، وإن إسهامات الشرطة خلال الثورة التحريرية سمح بحل الكثير من مشاكل السكان، كما كان لها دورا فعالا في مجال الاستعلامات، السهر على الأمن العام على مختلف المستويات للدرجات المشكلة للولاية (مناطق، نواحي وقطاعات)، مراقبة تحركات جيش العدو، مراقبة تنقل الأشخاص عبر الدوار، المساعدة في تسليم رخص المرور، إجراء تحقيقات بطلب اللجنة القضائية، ضمان مهام حول "تحركات القوافل العسكرية" للعدو بهدف القيام بكمين"، استرجاع مناشير العدو.

كما تجدر الإشارة أن جميع المعلومات المستقاة من طرف رجال الشرطة تدون في الرسالة الأسبوعية. وباختصار فإن مهمة رجال الشرطة كانت ضمان السير الحسن للثورة.

نلاحظ أن في فترة الاحتلال الفرنسي، كانت جبهة التحرير الوطني تقوم بمهام الشرطة والعدالة في بعض المدن أين كان نظامها قويا وخاصة في الجبال.[2]

[1] تاريخ الشرطة (http//www.dgsn.dz/?)
[2] تاريخ الشرطة (http//www.dgsn.dz/?)

3-2- الشرطة الجزائرية بعد الاستقلال (نشأة وتطورا):

3-2-1- المرحلة الأولى (1962-1965) النشأة:

لقد تم تنشئة مديرية الأمن الوطني في (22 جويلية 1962)، بحيث لحق عدد من الإطارات الجزائرية والتي كانت تعمل في (المغرب) و(تونس) بسلك الأمن الوطني، بالإضافة إلى تدعيم جبهة التحرير الوطني بإطاراتها والمتكونة من ثلاثين شخصا و لكن عدد الإطارات في ذلك الوقت لم يتجاوز (المئة).

وتم فتح عدة مدارس للشرطة بدءا بمدرسة (حسين داي) في (نوفمبر 1962) لتكوين الإطارات، ثم في (قسنطينة وتلسمان) في (1963)، وتليها مدرسة (سيدي بلعباس) في(1964). وفي هذه الفترة كان الشرطي يعمل بوسائل مادية، تكاد تكون شبه منعدمة مع أجر ضعيف. كما يعمل في أي منطقة من البلاد بعيدا عن عائلته (شرقا، غربا، شمالا أو جنوبا) مع إرادة كبيرة لخدمة بلاده قصد تحقيق الأمن وحماية ممتلكات الأشخاص.[1]

عند نشأة المديرية العامة للأمن الوطني، التابعة لوزارة الداخلية حددت مهامها وهي كالتالي:

1-العمل على احترام القوانين المتعلقة بالحياة الاجتماعية بصفة عامة.
2-حماية الأشخاص والممتلكات الخاصة والعامة.
3-العمل على حماية المجتمع من كل شيء يمكن أن يخل بالنظام العام أو الاعتداء على الحريات الفردية أو الجماعية.
4- القمع والتبليغ عن كل المخالفات والتجاوزات أو الجرائم وجمع الأدلة الأساسية لتطبيق العدالة وهذا بالتعاون مع القضاة وسلطات البلاد.
5-تبليغ السلطات العليا حول الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البلاد عن طريق تقارير وتحليلات حول الرأي العام.

[1] Kasmi Aissa,la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition anep 2002, pp24.25.

6- المساهمة في حماية المؤسسات الوطنية ضد كل محاولة بالمس باستقرارها وسيرها الجيد.

7-مراقبة حركة سير المسافرين الوطنيين والاجانب عند الدخول والخروج في الحدود الوطنية لهدف أمني، وتطبيق القانون الوطني في هذا الميدان.

8-فرض احترام القوانين المرتبطة بدخول و مكوث الأجنبيين في التراب الوطني.

تميزت المرحلة الأولى بالعمل والتجربة في جميع الميادين: التعيين، التكوين، التسيير المالي والمادي والإداري، سير البنيات اللامركزية على المستوى والسلم المحلي.

3-2-2- المرحة الثانية (1965-1970):

تعتبر هذه المرحة من بين المراحل الهامة لتطوير الأمن الوطني، من خلال وضع استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. وفي هذه المرحلة تم انطلاق الأعمال المتعلقة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما تم تشكيل نشاطات هامة والمتعلقة بالتعين والتكوين وانشاء بنايات جديدة على المستوى الوطني.

منذ فترة الاستقلال إلى غاية (1969) أغلب البنايات الموروثة من الاحتلال كانت تسير وفق نفس نمط التسيير، كما كانت نفس التسميات ونفس المهام (الشرطة القضائية، الاستعلامات العامة، شرطة الحدود والأمن العمومي).

3-2-3- المرحلة الثالثة (1970-1988) (مرحلة نضج واستقرار):

تعتبر المرحلة الثالثة أطول مرحلة وأكثر استقرار، بحيث كانت مليئة بالنجاحات بفضل قوة الأسس التي وضعتها المراحل السابقة منذ (1962 إلى غاية 1969).

والجزء الأول من هذه المرحلة يمكن حصره ما بين (1970 إلى 1980) وتميز بالمهام التالية: العصرنة، تقوية جهاز التكوينات المكثفة للإطارات في المدرسة العليا للشرطة وهذا بالقيام بتربصات مطولة، بالإضافة إلى تكوين المصالح التقنية والنشطة.[1]

في سنة (1973) بدأت المديرية العامة للأمن الوطني بإدخال العنصر الأنثوي في مصالحها، ولقد عينت دفعتين متتاليتين من خمسين فتاة في المدرسة العليا للشرطة لمدة تكوي قدرها (24 شهرا) من أجل الحصول على رتبة مفتشة شرطة.

في سنة (1974) تم إرسال مجموعة من المتربصين إلى المدرسة العليا للشرطة "سانت سير" في مون دور بفرنسا (Ecole de police saint Syr au Mont D'or France) وهذا من أجل فتح وحدات التدخل السريع والتي بدأت العمل منذ (1978).

كما تم إنشاء لأول مرة، سنة (1980) في (الجزائر العاصمة) وحدات التكوين والتدخل (Unités d'instructions et d'interentions) في وسط الثمانينات وأخذت هذه الوحدات اسم وحدات التكوين وحفظ النظام (Unités d'instructions et de Maintien de l'ordre) لكي تصبح فيما بعد وحدات الجمهورية للأمن (Unité Républicaine de sécurité) وهذا بعد أحداث (أكتوبر 1988). ومن أجل تطوير العمل ومكافحة الجريمة تم إنشاء مخبر الشرطة العلمية والطب الشرعي في المدرسة العليا للشرطة بالعاصمة، وتم فتح فيما بعد ملحقتين في (وهران وقسنطينة).

أما الانجازات على المستوى الأمني التي حققتها الشرطة الجزائرية تتمثل في الأحداث التالية: التحكم في أحداث جامعة الوسط ما بين (1975 و 1979)، أما (سطيف وقسنطينة وتيزي وزو) في (1980)، و (الاغواط) في (1982). وأول مهمة صعبة حققتها الشرطة الجزائرية التصدي لهجوم الجماعة المسلحة لـ (بويعلي)على مدرسة الشرطة بالصومعة في (أوت

[1] Kasmi Aissa,la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition Anep 2002, pp 25.

1985)، وتعتبر أول تجربة منذ الاستقلال بالنسبة للشرطة الجزائرية من أجل امتحان قدراتها وامكانياتها ومراجعة مفاهيمها والاستعداد للآفاق المستقبلية. كما عرفت الشرطة الجزائرية تجربة أخرى والتي تعتبر هي الأخرى من أصعب وأهم التجارب ألا وهي أحداث (أكتوبر 1988).

3-2-4- المرحلة الرابعة (1989-2000) (التحديات الجديدة):

نتيجة للأحداث التي عرفتها البلاد وخاصة الانفجار الاجتماعي المتمثل في أحداث (5 أكتوبر 1988)، عرف جهاز الأمن تغيرات، وفي هذا الإطار ومنذ بداية عام (1989) كان هناك تفكير شامل شارك فيه عدد كبير من الاطارات مما أدي إلى تبني مجموعة قرارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعادة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني لجعلها أكثر ليونة وأكثر فعالية.
- تغيير المنصب للعديد من المسؤولين المركزيين من أجل استعمال أحسن للكفاءات.
- إعادة تنشيط المصالح المنشطة حسب التخصصات.
- إعادة تنظيم جهاز التكوين من أجل رفع قدراته للاستقبال والتكيف مع المعطيات الجديدة من الناحية التقنية والاحترافية.
- تطوير طرق التخطيط وإعداد الحاجات المتعلقة بالإمكانيات المادية والانسانية.
- إدخال معدلات جديدة تهدف إلى الاستعمال الجيد للإمكانيات على أسس أكثر موضوعية وأكثر عقلنة.[1]
- تقوية الإمكانيات التقنية والعلمية الضرورية بالنسبة لكل المصالح.
- إدخال طرق جديدة لتقييم رجال الشرطة (تشجيع أو عقاب).

[1] Kasmi Aissa, la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition anep 2002 , pp17.18.

لقد عرفت (الجزائر) في (ماي 1994) اضطرابات لم تعرفها من قبل والمتعلقة بالعنف الارهابي. وأمام هذه الأوضاع لم تكن الشرطة الجزائرية مهيأة ماديا وبشريا، لمواجهة مثل هذه الظاهرة مما أدي إلى تدخل القوة العسكرية لمكافحة الإرهاب. ويعتبر تاريخ (21 مارس 1995) مع المدير العام للأمن الوطني علي تونسي مرحلة جديدة وهي مرحلة مكافحة الإرهاب، بحيث تم انجاز عدة مشاريع خصوصا المتعلقة بقطاع التكوين والمصالح النشطة المكلفة بمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى اعادة تنظيم الإدارة المركزية.

تعتبر هذه المرحلة هي الأخرى مرحلة اكتساب تجارب جديدة سمحت للشرطة الجزائرية بالتحكم أكثر فأكثر في الوضعية الأمنية[1].

وبعد وفاة المرحوم علي تونسي في 25 فيفري 2010 أوكلت مهام المديرية العامة للأمن الوطني بالنيابة إلى العميد الأول للشرطة عزيز العفاني، مدير الشرطة القضائية إلى غاية 07 جويلية 2010 تاريخ تنصيب اللواء عبد الغاني هامل كمدير عام للأمن الوطني.[2]

إن عرض لتاريخ الشرطة الجزائرية بين لنا مختلف المراحل التي مرت بها والتطورات التي عرفتها، والمهام التي أدتها من اجل حماية المواطن، وتحقيق الأمن والطمأنينة واستقرار البلاد.

4-أبعاد ومستويات الأمن:

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني الظروف المناسبة للانطلاق وفق استراتيجية تنموية شاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة ويوفر له أسباب النهوض والتقدم. ومن هنا فان شمولية الأمن تعني أبعادا متعددة.

[1] Kasmi Aissa, la police algérienne une institution pas comme, les autre, Edition anep 2002, pp17.18.

[2] تاريخ الشرطة (http//www.dgsn.dz/?)

أولا/ البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيا/ البعد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء لاحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

ثالثا/ البعد الاجتماعي: بما يكفل التضامن وتكافؤ الفرص وتحقيق العدل والمساواة.

رابعا/ البعد المعنوي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

خامسا/ البعد البيئي: الذي يوفر حماية البيئة من المخاطر خاصة التعلق من النفايات ومسببات التلوث.

ومن هذا المنطلق، صار هذا المفهوم أكثر شمولية وتعددت صيغه، والتي يذكر منها على سبيل المثال: الأمن القومي، الأمن الغذائي، الأمن الصناعي، الأمن الفكري وأخيرا الأمن الإنساني.[1]

5-مؤسسة الأمن الوطني في الجزائر:

إن مؤسسة الأمن الوطني بمعية مؤسسات الدول الأخرى قد حافظت على استقرار المجتمع وتجنيبه متاهات أكبر من الفرقة والفتنة ولا زالت تؤدي عملها بأكثر وعي وبأدق تخطيط وبحرص ثاقب في تتبع ورصد كل ما يمس باستقرار الوطن وحماية المواطن ومؤسسات الدولة. وقد اختار جهاز الأمن الوطني تعزيز الجانب الوقائي، وهو ما تتجه إليه أغلب النظم الأمنية القائمة في العالم.

[1] لخضر دهيمي: مرجع سابق، ص 06.

6-البناء التنظيمي للمديرية العامة للأمن الوطني:

فالبناء التنظيمي للمديرية العامة للأمن الوطني يتماشى مع الأسس العلمية للتنظيم الإداري الحديث، وروعي في تحديد البناء التنظيمي للمديرية العامة للأمن الوطني، ثلاثة أنماط من التنظيم:

1-التنظيم التنازلي أو الشبه عسكري.

2-التنظيم المؤسس على التقسيم النوعي للعمل.

3-التنظيم المؤسس على الجمع بين الأجهزة الاستشارية والأجهزة التنفيذية.

كما روعيت المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري السليم، وذلك:

- مراعات مبدأ وحدة القيادة.
- مراعاة مبدأ نطاق التمكن من الإشراف الفعال.
- منح المستويات الإدارية المتدرجة قدرا من السلطة حيث يتناسب مع المسؤوليات التي تناط بها.

7-ميادين انشغالات الأمن الوطني:

يكون موظفو الشرطة في الخدمة لدى هياكل الإدارة العمومية والمصالح غير الممركزة للأمن الوطني وكذا المؤسسات العمومية التابعة له.[1]

إن مساعي جهاز الأمن في الحفاظ على الاستقرار والسهر على الأمن في ربوع الوطن لا تقتصر على محاربة الجريمة فحسب بل هي تبحث أيضا عن التخفيف منها ومحاولة اكتشاف معاقلها وطمسها وذلك بالتقرب من المواطن والاستماع لانشغالاته، ولهذا الغرض

[1] الجريدة الرسمية، 26 سبتمبر، العدد 78، 2010، ص 104.

أنشأت الشرطة الجوارية لتعيد للمواطن الثقة بشرطته، التي تعمل على حمايته وللمحافظة على ممتلكاته في ظل دولة القانون.[1]

الشرطة الجزائرية مكلفة في إطار اختصاصاتها بالسهر على حماية القوانين و النظم فيما يخص:

1-السهر على توفير الأمن للمواطن وحماية أمواله وممتلكاته وحفظ النظام العمومي.
2- السهر على تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية التي تسير الشؤون العامة للمواطن.
3-حماية الحدود وتنقل الأفراد.
4-حماية النقاط الهامة: الموانئ والمطارات والمؤسسات والسفارات.
5-التدخل السريع والحازم عند حصول الجريمة والعمل على البحث وتتبع مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
6-السهر على تثبيت دعائم الشرطة الجوارية من خلال تنفيذ سياسة وقائية.
7-البحث عن المعلومات.

ولتحقق مجموع هذه الأهداف يتطلب توفر تعاون مثمر وبناء، بين المجتمع وشرطته، حيث أن الشرطة كهيئة ونظام تتكامل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إذ هي ضمان الأمان لمسيرة الحياة بشتى جوانبها.[2]

8-شروط توظيف الشرطي في الجزائر:

لتوظيف أي شخص في أسلاك الأمن الوطني ينبغي أن تتوفر فيه الشروط التالية:

أن يكون ذا جنسية جزائرية أصلية. أن يكون متمتعا بحقوق المدنية. ألا تحمل شهادة سوابقه القضائية ملاحظات تتنافى وممارسة العمل في أسلاك الأمن الوطني. أن يكون في وضعية

[1] مجلة الشرطة، العدد 107، جويلية 2012 ص 31.
[2] لخضر دهيمي، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 06.

قانونية اتجاه التزامات الخدمة الوطنية أو معفي لأسباب غير طبية. ألا تقل القامة عن (1.70م) للمترشحين و(1.65م) للمترشحات. أن يتمتع بحدة رؤية العينين تعادل (10/15) بدون استعمال النظارات وعدسات التصحيح، على ألا تكون حدة العين الواحدة أقل من (10/7). أن يجتاز بنجاح الفحص الطبي والنفساني المنظم من قبل إدارة الأمن الوطني.

كما يتوقف التعيين في أسلاك الأمن الوطني على نتائج التحقيق الإداري المسبق.[1]

9-تكوين الشرطي في الجزائر:

يتم الالتحاق بالتكوين المتخصص حسب الرتب عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات والشهادة، ففما يخص رتبة عون الشرطة يتم القبول وفقا لشهادة التعليم الثانوي (السنة الثالثة)، وتكون مدة التكوين سنتين، ثم يرقي فيما بعد أعوان الشرطة إلى حافظ شرطة، ومن حافظ شرطة إلى حافظ أول للشرطة، ثم إلى رتبة مفتش شرطة، ليليه رتبة مفتش رئيسي للشرطة، عن طريق الامتحان المهني والذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وعلى سبيل الاختيار وبعد التسجيل في قائمة التأهيل وفي حدود وفي حدود 20 بالمائة من المناصب المطلوب شغلها، ومن بين أعوان الشرطة الذين يثبتون عشر سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ويخضع الموظفون المقبلون عن طريق الامتحان المهني والمسجلين في قائمة التأهيل قبل ترقيتهم لمتابعة تكوين بنجاح تحدد مدته ومحتواه وكيفيه تنظيمه بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

أما فيما يخص سلك ضباط الشرطة فهناك رتبة واحدة ألا وهي رتبة ملازم أول للشرطة، بحيث يوظف المترشح على أساس شهادة ليسانس التعليم العالي او شهادة مهندس دولة أو شهادة معادلة لهما، أو يرقي المفتش الرئيسي للشرطة إلى رتبة ملازم أول للشرطة عن طريق

[1] الجريدة الرسمية، 26 سبتمبر، العدد 78، 2010، ص 108.

التسجيل في قائمة التأهيل بحيث يتم اختيار 10 بالمائة والذين لديهم 10 سنوات من الخدمة الفعلية في المنصب. أما مدة التكوين فتقدر بسنتين.[1]

وللالتحاق بالتكوين المتخصص يمكن للملازم أول للشرطة أن يشارك في مسابقة عن طريق الامتحان المهني للحصول على رتبة محافظ شرطة ثم يليه عميد شرطة ثم عميد أول للشرطة وفي الأخير رتبة مراقب شرطة ورتبة مراقب عام للشرطة وفقا لنفس الشروط، أي الذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وعلى سبيل الاختيار وبعد التسجيل في قائمة الأهيل وفي حدود 20 بالمائة من المناصب المطلوب شغلها، والذين يثبتون عشر سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

كما تتوقف المشاركة في الامتحان المهني والتسجيل في قائمة التأهيل للترقية إلى كل من رتبة محافظ وعميد شرطة وعميد أول للشرطة اجتياز بنجاح لدورة تكوين خاصة بالإتقان تحدد مدتها ومضمونها وكيفيات تنظيمها بقرار من الوزير المكلف بالداخلية.[2]

10- المهام الموكلة لسلك أعوان الشرطة:

يكلف أعوان الشرطة، تحت إشراف مسؤوليهم السلميين، لا سيما بتأدية مهام حفظ واستتاب النظام العام وامن الأشخاص والممتلكات ويتولون لهذا الغرض نشاط الوقاية والتدخل والمساعدة. ويمكن أن يستعان بهم زيادة على ذلك تأدية مهام الدعم الإداري والتقني.[3]

11- نظام الترقية في جهاز الشرطة:

يمكن أن يستفيد موظفو الشرطة وبصفة استثنائية من الترقية في الرتبة لاستحقاق خاص، عرفانا بعمل شجاع مثبت قانونا أو بالنظر إلى مجهود استثنائي ساهم في رفع قدرة المصالح

[1] الجريدة الرسمية، 2010، ص ص 10-12.
[2] الجريدة الرسمية، 2010، ص ص 12-14.
[3] الجريدة الرسمية، 26 سبتمبر، العدد 78، 2010، ص 10.

وتحسين أدائها. وإذا كانت رتبة الترقية تستدعي إجراء دورة تكوينية، فإن موظفي الشرطة المعنيين ملزمون بإجرائها.

كما يستفيد بعد الوفاة، موظفو الشرطة المتوفون أثناء الخدمة المأمور بها أو بمناسبة أداء وظائفهم من الترقية الأعلى مباشرة أو من زيادة استدلالية.

ويمكن تعديل النسب المطبقة على مختلف أنماط الترقية بناء على اقتراح من السلطة التي لها صلاحية التعيين بعد أخذ رأي اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة، بموجب مقدور من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.[1]

12- أسباب الضغط المهني عند الشرطي:

يمكن تقسيم أسباب الضغط المهني عند الشرطي حسب إفانس وكومان (Evans & Coman1993) وفيولاتي وآرون (Vilanti & Aron,1993) وهرت وآخرون (Hart & al, 1995) على نوعين: العناصر الضاغطة المرتبطة بالسياق والعناصر الضاغطة المرتبطة بالمحتوى.

يرى مالك كفرتي وآخرون (Mc cafferty & al,1991) بأنه يوجد في قائمة العناصر الضاغطة في كتاب جد مهم ألا وهو (DSM III) المستعمل لتشخيص أعراض الضغط ما بعد الصدمة، عدد كبير من الاحداث التي يمكن أن يعيشها الشرطي في عمله. وما يؤكد هذا هو الخطر الذي يتعرض إليه الشرطي في مهنته بالإضافة على مشاهدته للعنف، وهذا بالطبع وفقا للمصلحة التي يعمل بها والتي تهتم بنوع من هذه المهام.

ويؤكد إفانس وكومان (Evans & Coman1993) بأن العناصر الضاغطة المرتبطة بالمحتوى تكون ناتجة عن مهام الشرطي، أما العناصر الضاغطة المرتبطة بالسياق فهي ناتجة عن طبيعة مصلحة الشرطي. فعندما يكون الشرطي ضحية لاعتداء، أو يرى طفل

[1] الجريدة الرسمية، 26 سبتمبر، العدد 78، 2010، ص 7-14.

مضروب، أو يقوم بمفرده بإيقاف مشبوهين فيهم هي كلها أمثلة لعناصر ضاغطة مرتبطة بالمحتوى في حين أن ارتفاع المسؤوليات، وتراكم الملفات، أو صراع مع المرؤوس المباشر تمثل كلها عناصر الضغط مرتبطة بالسياق.

خلاصة:

اذا ما تفحصنا جيدا هذا الفصل نلاحظ أن تاريخ الشرطة الجزائرية حافل بالأحداث التي تدل على تطور وازدهار هذه المهنة عبر العواقب التاريخية إلى الوقت الحالي، فمن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى ميادين وانشغالات الأمن الوطني والتعرف على مختلف مصالحه والدور الذي تقوم به بالإضافة إلى القاء نظرة على شروط توظيف الشرطي في الجزائر وتكوينه والمهام الموكلة إليه ونظام الشرقية في جهاز الشرطة ومسببات الضغط لدى الشرطي.